



كتاب

فَضَائِلُ الْقُرْآنِ

تأليف

شيخ الإسلام ، المجدد الإمام

محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله

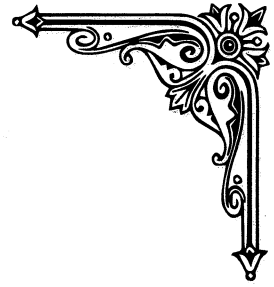
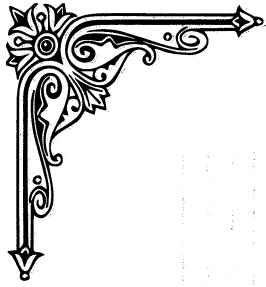
(1115 هـ - 1206 هـ)



حقوق أحاديثه وضبط ألفاظه واعتني به

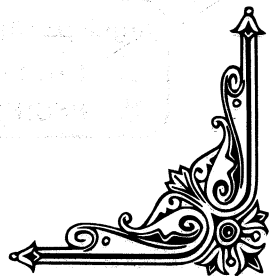
أبو عبد الله

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد باجمال



كتاب

فضائل القرآن



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

رقم الإيداع: ٢٠١٨/٩٧١٢

الترقيم الدولي: ٢-٨٩-٧٤١-٩٧٧-٩٧٨

كتاب الأثار

للشركة

شارع البيطار - خلف الجامع الأزهر - القاهرة - جمهورية مصر العربية

٠١٠٠١٣٢٠٨٣٧

d_alathar@hotmail.com

٠٢٢٥١٢٥١٨٤

tarek1-tttt@hotmail.com

كتاب

فضائل القرآن

تأليف

شيخ الإسلام، المجدد الإمام

محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله

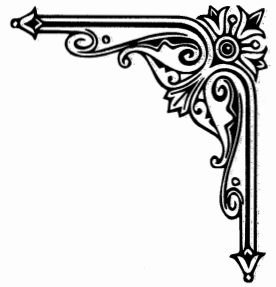
(١١١٥هـ - ١٢٠٦هـ)

حقق أحاديثه، وضبط ألفاظه، واعتنى به

أبو عبدالله

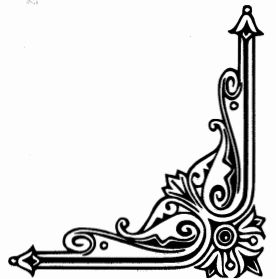
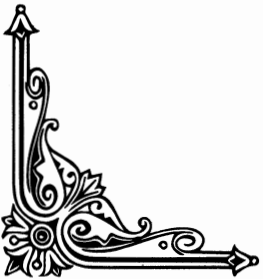
محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أحمد باجمال

كتاب الإقتضاء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، صدق وعده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أرسله بالقرآن المعجزة الباهرة وأيده، وبالحق الدامغ نصر عبده، أما بعد:

فقد وفق الله وأكرم، وهدى وأنعم، بالوقوف على رسالة مختصرة مفيدة، في بابها نافعة سديدة، عنيت بفضائل القرآن، ومناقب تلاوته، وأجر تعلمه وتعليمه، وبيان آدابه، لِعَلِّمٍ شامخ، ومجدد راسخ، ألا هو الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكان سبب اختيار تحقيقه والعناية به:

أن وقع عليه نظري في حال سفري دعوة إلى الله إلى بلاد الأشمور من محافظة عمران فتصفحته وقلبتة فأعجبني تبويبه واستدلاله، وقلت: هو جيد في بابه؛ لأنه مختصر اعتمد مؤلفه على آيات من كتاب الله ﷻ، وأحاديث من سنة رسول الله ﷺ، وأثار عن الصحابة والتابعين من غير تطويل وإسهاب ممل، أو اختصار مُجَلِّ، فيسر الله لي قراءته بمسجد السنة بتريم عام ١٤٣٤هـ والتعليق عليه، ثم أعدت قراءته والتعليق عليه مرة أخرى بمسجد الفرقان بالحوطة من هذا العام، وبعد أن فرغت من شرحه، والتعليق عليه، وتحقيق أحاديثه وآثاره، رأيت أفراد التحقيق؛ ليعم النفع به.

طريقتي في تحقيق هذا الكتاب:

١- عزو الآيات.

- ٢- تخريج الأحاديث والحكم عليها، وبيان درجتها - صحة وضعفًا-، والاكتفاء بما كان في الصحيحين أو أحدهما بالعزو إليه من غير إسهاب في التخريج.
- ٣- تخريج الآثار وعزوها إلى مصادرها، مع بيان درجتها - صحة وضعفًا-.
- ٤- ترقيم الأحاديث والآثار بترقيم متسلسل، وجعلته بين معقوفتين، وقد بلغ عددها (٦١) حديثًا وأثرًا.
- ٥- جعلت للأبواب أرقامًا متسلسلة؛ ليسهل الرجوع إليها عند الإحالة، وقد بلغ عدد أبوابها (١٨) بابًا.
- ٦- ضبط النص بالشكل.
- ٧- اعتمدت في ضبط نصها على النسخة المطبوعة ضمن "الدرر السننية في الأجوبة النجدية" (١٣/٥-٢٢).
- ٨- ما كان من خطأ في الحديث أو الأثر جعلته في الحاشية، وأثبت الصواب في المتن.
- ٩- إذا كان في الحديث الذي أورده المصنف ألفاظ ليست في المصدر المعزوم إليه، فإني اجتهدت في النظر في طرق الحديث، فإن وقفت عليه في شيء من الطرق أبقيته ونبهت في الحاشية إلى من أخرجه، وإن لم أقف عليه أثبت الصواب ونبهت عليه في الحاشية.
- ١٠- ترجمت للمصنف بترجمة موجزة.
- ١١- أضفت الترضي على الصحابة في المواضع التي خلت منها.
- كتبه: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أحمد باجمال
عصر الأربعاء العاشر من شهر ذي القعدة عام ١٤٣٨ هـ

ترجمة موجزة للمؤلف رَحِمَهُ اللهُ

نسبته:

هو شيخ الإسلام، العلامة الرباني الإمام، محيي السنة، قاصع البدعة، مجدد الدعوة، أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد التميمي.

مولده:

ولد هذا العالم الجليل سنة ١١١٥ هـ الموافق ١٧٠٣ م في بلدة العيينة الواقعة شمال الرياض، ونشأ في حجر أبيه في تلك البلدة، في بيت علم وشرف.

نشأته في طلب العلم:

نشأ هذا العالم في بيت علم وشرف وفقه، فحفظ القرآن قبل بلوغ عشر سنين وكان بيته هو المدرسة الأولى، فما احتاج إلى مكاتب كما يفعل الصبيان الآخرون، فأبوه هو مدرسه ومعلمه، وعلى يده حفظ القرآن ثم قرأ على والده مبادئ الصرف والنحو وقواعد اللغة، وبعض كتب الفقه والحديث على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، وبعض كتب التفسير.

وكان حاد الفهم، سريع الإدراك، يتعجب أهله من فطنته وذكائه.

رحل يطلب العلم في نواحي نجد ومكة والمدينة، وقرأ ودرس على علمائها في فنون شتى حتى حاز إجازة بالأمهات، وكان يحفظ متوناً كثيرة في فنون متنوعة، وكان سريع الكتابة ربما كتب الكراسة في المجلس، من غير أن يسأم من الكتابة والبحث، وقد خطت كتباً كثيرة بيده من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهما الله-.

مشايخه:

أخذ العلم عن مشايخ زمانه، ورحل لتلقي العلم عن علماء قرنه، فأتى مكة،
والمدينة، والأحساء، والعراق، وغيرها، ومن أشهر مشايخه:

١- محمد حياة السندي المدني.

٢- إسماعيل العجلوني.

٣- علي أفندي الداغستاني.

٤- عبد الله بن إبراهيم النجدي ثم المدني.

محنته وجهاده:

وكان اطلاع على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم سبباً كبيراً في معرفته دعوة التوحيد والسنة، فقد لاحظ في نجد وفي غيرها من البلاد الإسلامية وجود الشرك فيها، فبدأ بإنكاره بالسري حتى أُوذي في سبيل الله ﷻ وخرج من بلده إلى حريملاء، ثم إلى البصرة، ثم إلى بلاد الشام، ثم رجع إلى نجد فوجد أباه قد ارتحل إلى حريملاء، - وكان باراً به - فلحقه، وكان أبوه موافقاً لدعوته لكن ينصحه بالصبر فأخذ بنصيحة أبيه.

فلما توفي أبوه سنة ١١٥٣ هـ أخذ بإعلان دعوته جهاراً بالدعوة إلى التوحيد والسنة والتحذير من دعوة الشرك والبدعة، والإنكار على دعائها، ثم ارتحل منها إلى بلد العيينة، وساعده أميرها عثمان بن معمر، وأمره أن يزيل ما في الجبيلة وتلك الجهات من القباب والمساجد المبنية على قبور الصحابة وغيرها، ففعل، فلقي بسبب ذلك شدة وأذية ووشاية إلى بلاد الحرمين، والبصرة، وغيرها، من أنه يكفر المسلمين، وأنه يقول: الناس

من ستائة سنة كانوا على ضلالة، وأنه يأمر الناس بالتوبة إليه، وأن يسلموا بين يده إلى غير ذلك من الإشاعات التي أشاعوها عنه، وردّها رَحِمَهُ اللهُ - كما في "الدرر السنية" في مواضع مختلفة-، وبقي على ذلك حتى وصلت دعوته إلى حضرموت وغيرها من البلاد.

وبلغ من شدتهم عليه وحتقهم أن كفروه وسعوا إلى قتله أو إجلائه من العيينة، لكنه صبر حتى قدم الدرعية، وتلقاه الإمام محمد بن سعود رَحِمَهُ اللهُ وبادره بالقبول، وأنه سيمنعه مما يمنع منه أولاده، بشرط ألا يخرج من عنده، فشمّر في الدعوة إلى توحيد الله، وإفراده بالعبادة، وسائر شرائع الإسلام، والنهي عن الشرك بالله وسائر المحرمات، وأقام الله به علم الجهاد، وأدحض به شبه أهل الشرك والعناد، فناصروه حتى قويت شوكته، وذاع صيته، وجد الإمام في نصرته.

وكان يبعث الكتب والنصائح إلى القبائل وإلى من عُرف بالعلم بدعوتهم إلى الإسلام الصحيح بنذ الشرك والبدع، فكانت نتيجة هذه الرسائل والمكاتبات أن منهم من وافقه واستجاب وانتفع بما فيها من دلائل واضحات، وبراهين ساطعات.

وقبائل أبت الاستجابة للأوامر الشرعية، والنصائح السلفية، فألبوا عليه ومن معه رؤساء العربان والبلدان، واستصرخوا عليهم بأهل الحجاز ونجران، وغيرهم، فأخذ بجهادهم وقاتل من أعرض عن قبول الحق وعاند وأصر على باطله وغية ومكابرتة؛ لأنه رأى أن الحجة قد قامت عليهم، فثبتهم الله ونصرهم على قلة منهم، وانتشر التوحيد، وعمرت به نجد بعد خرابها، واجتمعت بعد افتراقها، وكان لهم الغلبة

والظهور، وبقيت إلى يومنا هذا منصوره مؤيدة ظاهرة من الله ﷻ ، وهذا دليل على إخلاصه لله في دعوته ﷺ - فيما نحسبه والله حسيبه - .

وكان من العلماء الذين وافقوه على رأيه، وساروا على نفس مذهبه: العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني صاحب سبل السلام.

ومن حضرموت: أبو بكر بن الهندوان.

وبعض أحفاد أحمد بن زين القبور بالحوطة.

وعدد من بيت آل شهاب - وكلهم ممن ينتسب إلى بيت النبي ﷺ - .

وجماعات من الأمراء والعقلاء كانوا على ذلك كعبدالله بن عوض بن غرامة - رحمه الله - .

ولما حصلت لهم الأذية في تريم ذهبوا إلى خشامر - إذ كانت بلاد توحيد وسنة، ومأوى أهل السنة في ذلك العصر - .

ثناء العلماء عليه:

ولما كانت محاسنه وفضائله أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، افتخرت به نجد على سائر الأمصار، وزها عصره على سائر الأعصار، وشهد له أهل عصره ومن بعدهم بالعلم وتجديد الدين، وتواتر الثناء عليه عن فضلائهم وأكابر العلماء الصالحين، كالعلامة الصنعاني، والعلامة الشوكاني، والشيخ ملا عمران، وعالم الأحساء الشيخ حسين بن غنام، والشيخ عبدالقادر بن بدران الدمشقي، والشيخ محمد بن أحمد الحفطي، والعلامة محمود الألوسي، والعلامة أبوبكر بن عبدالله الهندوان الحضرمي، والشيخ علوي بن سقاف الجفري، والشيخ أحمد بن جعفر بن أحمد بن زين الحبشي، والعلامة

علي بن أحمد باصبرين، والشيخ حسن بن علوي بن شهاب، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين، والشيخ محمد حامد فقي، والعلامة تقي الدين الهلالي، وغيرهم، بل شهد له الموافق والمخالف أنه المصلح الأكبر.

وكان رَحِمَهُ اللهُ مع قيامه بأعباء الدعوة ومجاهدة المشبهين والمبطلين متبتلاً في العبادة، كثير الإفادة، غزير الاستفادة، رحل إليه في طلب العلم من جميع النواحي، ومجالسه مشهورة بالتدريس، معمورة بالفقهاء في جميع فنون العلم.

مؤلفاته:

من أشهرها وأحسنها وأعظمها نفعاً:

- ١- كتاب التوحيد.
 - ٢- ثلاثة الأصول.
 - ٣- كشف الشبهات.
 - ٤- نواقض الإسلام.
 - ٥- القواعد الأربع.
 - ٦- الأصول الستة.
 - ٧- فضائل الإسلام.
 - ٨- فضائل القرآن، التي نحن بصدد التعليق عليها.
- وله فتاوى ورسائل كثيرة رَحِمَهُ اللهُ مطبوعة في كتاب مستقل.

أولاده:

له مجموعة من الأولاد كلهم علماء، وهم: حسن، وعبدالله، وعبدالعزيز، وحسين،

وعلي.

وله من أحفاده علماء أيضًا: كسليمان بن عبدالله، وعبدالرحمن بن حسن، وكل من تسمع اليوم يقال له: (آل الشيخ) فهم من أحفاده.

وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللهُ يوم الإثنين آخر شوال سنة ١٢٠٦ هـ بعد إصابته بمرض لم يممهله طويلاً حتى مات في بلدة الدرعية عن عمر بلغ ٩١ سنة تقريباً، وكان يوماً مشهوداً؛ صلوا عليه في بلدة الدرعية، وخرج الناس مع جنازته الكبير والصغير، وحصل بموته الخطب العظيم، والفادح العميم، نسأل الله لنا وله الرحمة والرضوان، وعظيم الغفران، والفوز بعال الجنان.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ فَضَائِلِ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَتَعْلَمُهُ، وَتَعْلِيمُهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[المجادلة: ١١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُوتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ

يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ

الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

[١]- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ

السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ

أَجْرَانِ»، أَخْرَجَاهُ. (١)

[٢]- وَلِلْبُخَارِيِّ^(٢) عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ

تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في "صحيحه" برقم (٢٢٦٣) ومسلم برقم (٧٩٨) - واللفظ له -.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في "صحيحه" برقم (٥٠٢٧).

[٣]- وَلِمُسْلِمٍ (٣) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَأُوا الزَّهْرَاوِينَ - الْبَقْرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ - فَإِنَّهُمَا [يَأْتِيَانِ] (٤) يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غِيَابَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ، [مُحَاجَّانِ] (٥) [عَنْ أَصْحَابِهِمَا]، (٦) اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقْرَةِ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ».

[٤]- وَلَهُ (٧) عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِيهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ، [تَقْدُمُهُ] (٨) سُورَةُ

(٣) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨٠٤).

(٤) هذا اللفظ بالياء أخرجه أحمد (٢٥٤/٥)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٥٨)، وفي «الأوسط» (٤٦٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٩٥/٢)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣٩٣٣)، بسند على شرط مسلم، وأما لفظ مسلم فهو: [تأتیان] بالتاء.

(٥) هذا اللفظ بالياء أخرجه أحمد (٢٤٩/٥ و ٢٥١)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٦٠)، وأما لفظ مسلم فهو: [محاجان] بالتاء.

(٦) في الأصل: [لصاحبهما] ولم أقف عليها من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٧) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨٠٥).

(٨) في الأصل: [يقدمه] بالياء، ولم أقف عليها في شيء من الطرق، والمثبت من «صحيح مسلم».

الْبَقْرَةَ وَالْإِمْرَانَ وَضَرَبَ لِهَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيْتُهُنَّ بَعْدَ،
 قَالَ: «كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ، بَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَأَنَّهُمَا [فِرْقَانِ]» (٩)
 مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ، [تَحَاجَّانِ] (١٠) عَنْ صَاحِبَيْهَا.

[٥]- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ
 كِتَابِ اللَّهِ [فَلَهُ حَسَنَةٌ]» (١١) وَالْحَسَنَةُ بَعْشَرُ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ ﴿الْم﴾ حَرْفٌ،
 وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ. (١٢)

- (٩) هذا اللفظ عند أحمد (٤/١٨٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٤١٨) بسند صحيح على شرط مسلم، وأما لفظه في مسلم فـ: [حِرْقَان] بكسر الحاء، وهي بمعنى [فِرْقَان].
- (١٠) هذا اللفظ بالياء أخرجه أحمد (٥/١٨٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٤١٨) بسند صحيح على شرط مسلم، وأما لفظ مسلم فهو: [تَحَاجَّان] بالياء.
- (١١) هذا اللفظ رواه البخاري في "تاريخه الكبير" (١/٢١٦)، وأما لفظ الترمذي: [فله به حسنة].
- (١٢) موقوف له حكم الرفع: أخرجه الترمذي في "جامعه" برقم (٢٩١٠) مرفوعاً بسند ظاهره الصحة، وقد روي موقوفاً من طرق رجحها الدارقطني في "العلل" (٥/٣٢٥-٣٢٦).
- قلت: والموقوف له حكم الرفع؛ لأنه لا يقال من قبيل الرأي، وانظر: "السلسلة الصحيحة" (٣٣٢٧)، فإنه بعد أن صحح المرفوع أبان أن ما جاء موقوفاً له حكم الرفع.

[٦]- وَلَهُ (١٣) وَصَّحَّحَهُ عَنْ [عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو] (١٤) رحمتهما عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله وسلامه قَالَ: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ: اقْرَأْ، وَارْتَقِ، وَارْتَلْ كَمَا كُنْتَ تُرْتَلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنَزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ [تَقْرَأُ بِهَا]» (١٥).

(١٣) صحيح لغيره: أخرجه الترمذي في «جامعه» برقم (٢٩١٤)، وأخرجه أيضاً: أحمد (١٩٢/٢)، وأبو داود (١٤٦٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٥٦)، من طرق عن الثوري، عن عاصم، عن زر، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً، وسنده حسن.

وتابعه على رفعه: حماد بن شعيب، أخرجه الآجري في «أخلاق حملة القرآن» (٩)، وحماد هذا ضعيف، والراوي هو يحيى الحماني متهم بسرقة الحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٨/١٠) من طريق زائدة، عن عاصم، به موقوفاً.

وتابعه على وقفه: أبو جعفر الرازي، أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١١٤)، وأبو جعفر هو عيسى بن ماهان، الراجح ضعفه.

فالحديث محمول على أنه مروى على الوجهين، والموقوف له حكم الرفع؛ لأنه لا يقال من قبيل الرأي.

وله شاهدان يصح بهما: الأول: عن فضالة بن عبيد وتميم الداري رحمتهما مرفوعاً، أخرجه ابن منصور في «سننه» (١١٦/١-١١٧)، وسنده حسن إن ثبت سماع القاسم بن عبدالرحمن الشامي منها.

الثاني: عن أبي هريرة أو أبي سعيد رحمتهما - شك الأعمش - موقوفاً، أخرجه أحمد (١٩٢/٢) بسند صحيح، ولا يضر الشك في الصحابي؛ لأنهم كلهم عدول، وهذا الموقوف له حكم الرفع.

(١٤) في الأصل: [عبدالله بن عمر]، والصواب ما أثبتناه.

(١٥) سقطت من الأصل.

[٧]- وَلَا أَحْمَدَ (١٦) نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «[فَيَقْرَأُ]» (١٧)

وَيَضَعُدُ بِكُلِّ آيَةٍ دَرَجَةً حَتَّى يَقْرَأَ آخِرَ شَيْءٍ [مَعَهُ] (١٨)».

[٨]- وَلَا أَحْمَدَ أَيْضًا (١٩) عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: «تَعَلَّمُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ»

(١٦) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٤٠/٣)، وأيضًا: ابن ماجه (٣٧٨٠)، وأبو يعلى (١٣٣٨)، وفيه:

عطية العوفي ضعيف وشيعي ومدلس، ويشهد له حديث عبدالله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبله.

(١٧) سقطت من الأصل، والسياق يقتضيها، وقد أثبتتها من «مسند أحمد».

(١٨) في الأصل: [منه]، والصواب ما أثبتناه.

(١٩) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٣٤٨/٥-٣٥٢)، وأيضًا: ابن أبي شيبة (٤٩٣/١٠)، والدارمي

(٣٣٩١)، وغيرهم، روى بعضه ابن ماجه (٣٧٨١)، وحسن إسناده الحافظ ابن كثير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تفسير

سورة البقرة، والحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «المطالب العالية» (٣٤٧٨)، ومداره على بشير بن المهاجر

وقد وثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أحمد والعقيلي: منكر الحديث كما في ترجمته

من «التهذيب»، وقال ابن عدي: روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه وإن كان فيه بعض

الضعف. وقال الحافظ في «التقريب» (٧٢٣): صدوق لين الحديث. اهـ

والحديث لفقراته شواهد، من ذلك:

١- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند الطبراني في «الأوسط» (٥٧٦٤) وفيه: شريك القاضي، وفي «الكبير»

(٨١١٩) وفيه: سويد بن عبدالعزيز ضعيف، وفي «الشعب» (١٩٩١) وفيه: هشام بن سليمان

وإسماعيل بن رافع.

٢- عنه أيضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من وجه آخر بسند ظاهره الحسن، أخرجه الترمذي (٢٩١٥)، والبيهقي في

«الشعب» (١٩٩٦-١٩٩٧) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، عن عاصم، عن أبي =

فَذَكَرَ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ فِي الصَّحِيحِ (٢٠) فِي الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ، وَفِيهِ: «وَإِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَنْشَقُّ عَنْهُ قَبْرُهُ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ. فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ (٢١): مَا أَعْرِفُكَ، فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنُ الَّذِي أَظْمَأْتِكَ فِي

= صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، بلفظ: «يجيء القرآن يوم القيامة فيقول: يا رب حله، فيلبس تاج الكرامة، فيقول: يا رب زده، فيلبس حلة الكرامة، ثم يقول: يا رب زده، فيحلى حلة الكرامة، ثم يقول: يا رب ارض عنه، فيرضى عنه، ثم يقال: اقرأه وارقه، ويزاد بكل آية حسنة».

وأخرجه الترمذي (٢٩١٥) من طريق غندر، عن شعبة، به موقوفاً، وصححه على المرفوع. ويؤيده: ما أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٥/١٠) من طريق زائدة، عن عاصم، به موقوفاً، إلا أن الموقوف له حكم الرفع.

٣- عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه، أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩١/١٠) وفيه: عن عنة ابن إسحاق.

٤- وأخرجه الحارث كما في «بغية الباحث» (٧٣١) من طريق سعيد بن أبي سعيد مرسلًا، والسند إليه حسن.

فالحديث مجموع هذه الطريق صحيح لغيره، وهو في «السلسلة الصحيحة» (٢٨٢٩).

(٢٠) يعني: حديث أبي أمامة رضي الله عنه وقد تقدم برقم (٣).

(٢١) في الأصل: [فيقول له]، ولم أقف عليها في شيء من طرق الحديث، إلا في «المطالب العالية» (٣٤٧٨) من رواية ابن أبي شيبة، وقد أخرجه في «المصنف» بدونها.

الهُوَاجِرِ، وَأَسْهَرْتُ لَيْلِكَ، وَإِنَّ كُلَّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَإِنَّكَ الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ
كُلِّ تِجَارَةٍ، فَيُعْطَى الْمَلِكُ بِيَمِينِهِ، وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ،
وَيُكْسَى وَالِدَاهُ [حُلَّتَيْنِ] (٢٢) لَا يُقَوْمُ لَهَا أَهْلُ الدُّنْيَا، فَيَقُولَانِ: بِمِ كُسِينَا
[هَذَا] (٢٣)؟ فَيَقَالُ: بِأَخِذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ. ثُمَّ يُقَالُ [لَهُ] (٢٤): اقْرَأْ وَأَضَعْدِي دَرَجَ
الْجَنَّةِ وَغُرْفَتِهَا، فَهُوَ فِي صُعُودٍ مَا دَامَ يَقْرَأُ، هَذَا كَانَ، أَوْ تَرْتِيلًا.

[٩]- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ
وَخَاصَّتُهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ. (٢٥)



(٢٢) في الأصل: [حلتان]، وقد رأيتها عند الدارمي، والصواب ما أثبتناه.

(٢٣) في بعض نسخ أحمد: [هذه].

(٢٤) سقطت من الأصل، وهي كذلك عند البغوي في "شرح السنة" (٤/٤٥٤).

(٢٥) حسن: أخرجه أحمد (٣/١٢٧)، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٣١)، وأيضا: ابن ماجه

(٢١٥)، والطيالسي (٢١٢٤) بسند حسن.

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَإِكْرَامِهِمْ

[١٠]- كَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَهَوْلًا كَانُوا أَوْ شَبَابًا. (٢٦)

[١١]- عَنْ [أَبِي مَسْعُودٍ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٧) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَوْمُ الْقَوْمِ

أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي

السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا»، وَفِي

رَوَايَةٍ: «سَلِّمًا، وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ

إِلَّا بِإِذْنِهِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (٢٨)

[١٢]- وَلِلْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٩) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ

(٢٦) صحيح: أخرجه البخاري في "صحيحه" برقم (٤٦٤٢).

(٢٧) في الأصل: [عن ابن مسعود]، والصواب ما أثبتناه.

(٢٨) صحيح: أخرجه مسلم في "صحيحه" برقم (٦٧٣).

(٢٩) صحيح: أخرجه البخاري في "صحيحه" برقم (١٣٤٣).

قَتَلَى أَحَدٍ [فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ] (٣٠)، ثُمَّ يَقُولُ: «[أَيُّهَا] (٣١) أَكْثَرَ أَخَذَا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ (٣٢) إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ.

[١٣]- وعن أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ: إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْعَالِي فِيهِ وَالْجَانِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ [الْمُقْسِطِ] (٣٣)»، حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. (٣٤)



(٣٠) سقطت من الأصل.

(٣١) هذا اللفظ عند ابن أبي شيبة (٣/٣٢٥)، وأبي داود (٣١٣٨)، والترمذي (١٠٣٦)، والنسائي (١٩٥٥) بسند صحيح، وأما لفظ البخاري فهو: [أيهم].

(٣٢) هذا اللفظ عند النسائي (١٩٥٥) بسند صحيح، وأما لفظ البخاري والأكثرين فهو: [أشير له].

(٣٣) سقط من الأصل.

(٣٤) محتمل التحسين: أخرجه أبو داود في "سننه" برقم (٤٨٤٣)، وأيضاً البخاري في "الأدب المفرد" (٣٥٧)، ومداره على أبي كنانة وهو مجهول حال، ورُوي موقوفاً.

وجاء عن جابر وابن عمر رضي الله عنهما كما في "التمهيد" لابن عبد البر (١٧/٢٤٩)، والحديث له شواهد تحتمل التحسين.

٣- بَابُ وُجُوبِ تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ وَتَفْهَمِهِ وَاسْتِمَاعِهِ وَالتَّغْلِيظِ عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِ ذَلِكَ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾

[الأنعام: ٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾

[الأنفال: ٢٢].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤] الآية.

[١٤]- عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى

وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْعَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبْلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ

الْكَلَّا وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَفَنَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ،

فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيَعَانٌ لَا تُمْسِكُ

مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فُقِدَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ

وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»،

أَخْرَجَاهُ. (٣٥)

[١٥]- وَعَنِ [ابْنِ عَمْرٍو] (٣٦) رحمتهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ارْزَمُوا تُرْزَمُوا، وَاغْفِرُوا يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ، وَئِلَّ لِأَقْمَاعِ الْقَوْلِ، وَئِلَّ لِلْمُصْرِينَ الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ. (٣٧)



(٣٦) في الأصل: [ابن عمر]، والصواب ما أثبتناه.

(٣٧) محتمل التصحيح: أخرجه أحمد (٢/١٦٥ و٢١٩)، وأيضاً: البخاري في «الأدب المفرد»

(٣٨٠) من طريق حبان الشرعي، وقد وثقه ابن حبان، ولم يوثقه معتبر، والراوي عنه حريز بن عثمان، قال أبو داود: مشايخ حريز كلهم ثقات، فعلى هذا يكون حبان ثقة عند بعضهم، فالحديث عنده صحيح.

ومنهم من لا يقبله؛ لأن من مشايخ حريز من عُرف ضعفه، فقالوا: هذا توثيق بالعموم ولا يكفي.

فالحديث محتمل التصحيح، والله أعلم.

٤- بَابُ الْخَوْفِ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْهَمْ الْقُرْآنَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُنَاقِقِينَ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾ [محمد: ١٦] الآية.

وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية.

[١٦]- عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ، كَفِتْنَةِ الدَّجَالِ - أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ - ، يُؤْتَى أَحَدُكُمْ، فَيَقَالُ: مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ [فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ:] (٣٨) هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَاهْتَدَى، فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا وَاتَّبَعْنَا، فَيَقَالُ: نَمَّ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا [إِنَّكَ لَتُؤْمِنُ بِهِ]، (٣٩) وَأَمَّا الْمُنَافِقُ [أَوْ الْمُرْتَابُ] (٤٠) فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ، أَخْرَجَاهُ. (٤١)

(٣٨) هذا للطبراني في "الكبير" (١١٦/٢٤)، وأما "الصحيحين": [فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ] بالشك.

(٣٩) في الأصل: [إِنَّكَ لَمُؤْمِنٌ]، والذي أثبتناه لفظ مسلم.

(٤٠) في الأصل: [والمرتاب]، والمثبت من "الصحيحين".

(٤١) متفق عليه: أخرجه البخاري برقم (٨٦)، ومسلم برقم (٩٠٥).

[١٧]- وَفِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ (٤٢): «أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقَالُ لَهُ: قَمَا عَلِمَكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ».



(٤٢) حسن: أخرجه أحمد (٢٨٧/٤)، وأبو داود (٤٧٥٣-٤٧٥٤)، وسنده حسن، ومنهم من

صححه؛ للاختلاف في زاذان الراوي عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾

[البقرة: ٧٨] الآية.

وقوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ

أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] الآية.

[١٨]- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم [فَشَخَّصَ بِبَصْرِهِ] (٤٣)

إِلَى السَّمَاءِ [فَقَالَ] (٤٤): «هَذَا أَوْأَنْ يُحْتَلَسَ الْعِلْمُ مِنَ النَّاسِ حَتَّى لَا

[يَقْدِرُونَ] (٤٥) [مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ] (٤٦)، فَقَالَ زِيَادُ بْنُ لَيْبِدٍ [الأنصاري] (٤٧):

كَيْفَ يُحْتَلَسُ مِنَّا وَقَدْ قَرَأْنَا الْقُرْآنَ، فَوَاللَّهِ [لَنَقْرَأَنَّهُ] (٤٨)، وَلَنُقْرِئَنَّ نِسَاءَنَا

(٤٣) في الأصل: [فشخص بصره] ولم أقف عليها بهذا اللفظ في شيء من طرق الحديث، والمثبت

من "سنن الترمذي".

(٤٤) هذا اللفظ أخرجه الطحاوي في "المشكّل" (٢٧٩/١)، وأما لفظ الترمذي فهو: [ثم قال].

(٤٥) هذا اللفظ أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٠٢٢)، وأما لفظ الترمذي فـ: [يقدروا].

(٤٦) في الأصل: [على شيء منه]، ولم أقف عليها في شيء من طرق الحديث، والمثبت لفظ الترمذي

وغيره.

(٤٧) سقطت من الأصل.

(٤٨) سقطت من الأصل.

وَأَبْنَاءَنَا، فَقَالَ: «ثَكَلْتِكَ أُمَّكَ يَا زِيَادُ، إِنْ كُنْتُ لَأَعُدُّكَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، هَذِهِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ عِنْدَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَمَاذَا تُغْنِي عَنْهُمْ؟»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. (٤٩)

[١٩]- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [لَمَّا] (٥٠) أُنزِلَ عَلَيْهِ: ﴿إِنِّي فِي

خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَانَكَ فَقِنَا

(٤٩) صحيح من غير هذا الوجه: أخرجه الترمذي في «جامعه» برقم (٢٦٥٣)، وفيه: عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف.

هذا الحديث بهذا الطريق معل، الراوي عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو: جبير بن نفير، والصواب: عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك وشداد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هكذا رواه غير واحد، أخرجه أحمد (٢٦/٦)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٣٣٧) و(٣٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩٠٩)، والبخاري (٢٧٤١)، والطحاوي في «المشكل» (٣٠١ و٣٠٣)، وابن حبان (٤٥٧٢)، والطبراني في «الكبير» (٤٣/١٨) رقم (٧٥)، وسند بعضهم صحيح.

وجاء الحديث عن زياد بن ليبيد نفسه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه عنه اثنان:

الأول: سالم بن أبي الجعد، أخرجه ابن أبي شيبة (٥٣٦-٥٣٧)، وأحمد (٤/١٦٠)، قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٣٤٤): ولم أر سالماً سمع من زياد. اهـ فهو منقطع.

الثاني: أبو طوالة عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/٢٦٥)، وهو من صغار التابعين، لم يدرك زياد بن ليبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. سقطت من الأصل. (٥٠)

عَذَابَ النَّارِ ﴿ آل عمران: ١٩٠-١٩١] قَالَ: «وَيُنَلِّ لِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ آيَةَ وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا»، رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ». (٥١)



(٥١) حسن: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» برقم (٦٢٠)، وسنده حسن.

٦- بَابُ إِثْمِ مَنْ فَجَرَ بِالْقُرْآنِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا

قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٧٤] الآية.

[٢٠]- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يُخْرَجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ -وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا- قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ [حُلُوقَهُمْ أَوْ حَنَاجِرَهُمْ]،^(٥٢) يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ [الرَّامِيَ إِلَى سَهْمِهِ]،^(٥٣) إِلَى نَصْلِهِ، إِلَى رِصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي [الْفُوقِهِ]^(٥٤) هَلْ عَلِقَ [بِهَا]^(٥٥) مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ»، أَخْرَجَاهُ.^(٥٦)

(٥٢) في الأصل: [حناجرهم وحلوقهم]، ولم أفق عليه في شيء من طرق الحديث، والمثبت من «الصحيحين».

(٥٣) زيادة من «الصحيحين» ليست في الأصل.

(٥٤) في الأصل: [في فوقه]، والمثبت من «الصحيحين».

(٥٥) في الأصل: [به]، والمثبت من «الصحيحين».

(٥٦) متفق عليه: أخرجه البخاري برقم (٦٩٣١)، ومسلم برقم (١٠٦٤).

وَفِي رِوَايَةٍ^(٥٧): «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ رَطْبًا».

[٢١]- وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَرَاهُمْ شِرَارَ الْخَلْقِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى

آيَاتٍ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. (٥٨)

[٢٢]- وَلِلْتَرْمِذِيِّ^(٥٩) وَحَسَنُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ

[فَكْتَمَهُ، أَجَمَهُ اللَّهُ]^(٦٠) يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

(٥٧) لم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من طرق الحديث، وإنما أخرج البخاري (٤٣٥١) ومسلم

(١٠٦٤) معناه بلفظ: «إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله رطبًا لا يجاوز حناجرهم».

(٥٨) صحيح: هذا الأثر علقه البخاري في «صحيحه» قبل رقم (٦٩٣٠)، ووصله الطبري في

«تهذيب الآثار» من مسند علي فيما قاله الحافظ في «الفتح»، وساق إسناد الطبري في «تغليق التعليق»

(٥/٢٥٩)، وقال: وإسناده صحيح. اهـ.

قلت: وهو كما قال إلا أني لم أقف عليه في مطبوع «تهذيب الآثار».

(٥٩) صحيح: أخرجه الترمذي في «جامعه» (٢٦٤٩)، وسنده حسن؛ لأجل عمارة وهو ابن زاذان،

ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥/٩)، وابن ماجه (٢٦١)، لكن تابعه حماد بن سلمة، كما عند

أحمد (٢/٢٦٣)، وأبي داود (٣٦٥٨)، وسنده صحيح.

وللحديث علة غير قاذحة، بيَّنها الحاكم في «مستدرکه» (٣٤٤-٣٤٥).

وجاء نحوه من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عند الطبراني في «الأوسط» (٥٠٢٧)، والحاكم

(٣٤٦)، وأبي نعيم في «مستخرجه» (١٤) بسند حسن.

(٦٠) هذا اللفظ لأحمد (٢/٣٤٤)، وأبي داود (٣٦٥٨)، وأما لفظ الترمذي فهو: [ثم كتمه أجم].

٧- بَابُ اِثْمِ مَنْ رَأَى بِالْقُرْآنِ

[٢٣]- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ: رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ.

وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ، وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ.

وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ [فِيهِ] ^(٦١)

ابن ماجه (٢١٨٢١) راجع الى صحيحه (٢٥٢٤) في نسخة راجع الى صحيحه (١٦٨/٩)، وأما لفظ

لنفسه

(٦١) هذا اللفظ للحاكم في "مستدرکه" (٢٥٢٤)، والبيهقي في "الكبرى" (١٦٨/٩)، وأما لفظ

مسلم فهو: [فيها].

إِلَّا أَنْفَقْتُ [فِيهِ] (٦٢) لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ
 قِيلَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (٦٣)



(٦٢) هذا اللفظ للحاكم في «مستدرکه» (٢٥٢٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٨/٩)، وأما لفظ

مسلم فهو: [فيها].

(٦٣) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٩٠٥).

٨ - بَابُ إِثْمِ مَنْ تَأْكُلُ بِالْقُرْآنِ

[٢٤]- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْرءُوا الْقُرْآنَ [وَابْتغُوا بِهِ اللَّهَ ﷻ]» [٦٤] قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ قَوْمٌ يُقِيمُونَهُ إِقَامَةَ الْقِدْحِ، [يَتَعَجَّلُونَهُ] [٦٥] وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٦٦]

(٦٤) هذه الزيادة عند أحمد (٣/٣٥٧)، وزاد في الأصل: [وجه الله]، والصواب ما أثبتناه.
 (٦٥) في الأصل: [يستعجلونه]، ولم نقف عليها في شيء من طرق الحديث، وما أثبتناه هو الصواب.
 (٦٦) صحيح: أخرجه أبو داود في "سننه" برقم (٨٣٠)، وأيضاً: أحمد (٣/٣٥٧)، وسنده صحيح. وقد اختلف في إسناده، فرواه حميد الأعرج وأسامة بن زيد الليثي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

ورواه الثوري - كما عند ابن أبي شيبة (١٠/٤٨٠)، والبيهقي في "الشعب" (٢٦٤١) -.
 وابن عيينة - كما عند عبدالرزاق (٦٠٣٤) وسعيد بن منصور (١/١٥٠) - كلاهما عن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلًا.

[٢٥]- وَلَهُ (٦٧) مَعْنَاهُ (٦٨) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه.

[٢٦]- وَعَنْ عِمْرَانَ رضي الله عنه أَنَّهُ مَرَّ بِرَجُلٍ يَقْرَأُ عَلَى قَوْمٍ، فَلَمَّا فَرَغَ سَأَلَهُ، فَقَالَ

عِمْرَانُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ قَرَأَ

(٦٧) حسن لغيره: أخرجه أبو داود برقم (٨٣١)، وأيضاً: أحمد (٣٣٨/٥)، وسنده ضعيف، فيه:

وفاء بن شريح مجهول حال، لكن هو حسن لغيره.

وجاء من حديث أنس رضي الله عنه عند أحمد (١٤٦/٣) بسند ضعيف، فيه: ابن لهيعة، ووفاء.

ومن نفس الطريق جعله من حديث سهل الساعدي رضي الله عنه، أخرجه أحمد (٣٣٨/٥)، وابن حبان

(٧٦٠).

ومن نفس الطريق أيضاً عن رويغ بن ثابت رضي الله عنه، ذكره البخاري في "تاريخه" (١٩١/٨).

والحاصل: أنه ضعيف، وإسناده مضطرب، إلا أنه يشهد له ما سبق.

(٦٨) أي: بمعنى حديث جابر رضي الله عنه، وهذا لفظه: «فيكم كتاب الله يتعلمه الأسود والأحمر

والأبيض، تَعَلَّمُوهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ يَتَعَلَّمُهُ نَاسٌ وَلَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، وَيُقَوِّمُونَهُ كَمَا يُقَوِّمُ السَّهْمَ،

فَيَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ».

الْقُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - [بِهِ] ^(٦٩)، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ
يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ. ^(٧٠)



(٦٩) زيادة من "مسند أحمد" و"سنن الترمذي"، وبدونها أخرجه سعيد بن منصور (١/١٨٧)،
والبغوي في "شرح السنة" (٤/٤٤١).

(٧٠) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٤/٤٣٢)، والترمذي (٢٩١٧) وفي سنده: ضعف، واختلاف،
لكن يشهد له ما تقدم.

٩- بَابُ الْجَفَاءِ عَنِ الْقُرْآنِ

[٢٧]- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه - فِي حَدِيثِ الرَّؤْيَا الطَّوِيلِ - مَرْفُوعًا، قَالَ: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِثْمَهُمَا ابْتَعَثَانِي، وَإِثْمَهُمَا قَالَا لِي^(٧١): اِنطَلِقْ، وَإِنِّي اِنطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي بِالصَّخْرَةِ [عَلَى رَأْسِهِ]^(٧٢)، فَيَتَلَعُ رَأْسَهُ، فَيَتَدَهَّدُهُ الْحَجْرُ هَا هُنَا، فَيَتَّبِعُ الْحَجْرَ فَيَأْخُذُهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يُصْبِحَ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ [فِي]^(٧٣) الْمَرَّةِ الْأُولَى. فَقُلْتُ لَهُمَا: سُبْحَانَ اللَّهِ [مَا هَذَا]^(٧٤)؟ قَالَا: هَذَا رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَتَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

(٧١) في الأصل: [أتاني الليلة اثنان فذهبا بي، قالا]، ولم أقف عليه هكذا، والمثبت من "صحيح البخاري".

(٧٢) هذا اللفظ أخرجه الروياني في "مسنده" (٨٣٦) بسند صحيح، وأما لفظ البخاري فهو: [لرأسه].

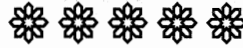
(٧٣) لم أجدها إلا في "مسند الحارث" (٧٣٦)، و"الشعب" للبيهقي (٢١٢/٤).

(٧٤) هذا اللفظ عند ابن أبي شيبة (٦٣/١١)، والبخاري (٤٥١٣)، والروياني في "مسنده" (٧٣٦)، وأما لفظ البخاري فهو: [ما هذان].

وَفِي رِوَايَةٍ: «الَّذِي يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفُضُهُ، وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»، رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ (٧٥).

[٢٨]- وَاسْلِمٌ (٧٦) عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِقُرَّاءِ الْبَصْرَةِ: أتلوه، وَلَا
يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ، كَمَا قَسَتْ قُلُوبٌ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ.

[٢٩]- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ
فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ اخْتَرَعُوا كِتَابًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، اسْتَحَلَّتْهُ أَلْسِنَتُهُمْ، وَكَانَ الْحَقُّ
يَحُولُ بَيْنَهُمْ وَيَبِينُ كَثِيرٌ مِنْ شَهَوَاتِهِمْ حَتَّى نَبَدُوا كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ. (٧٧)



(٧٥) صحيح: أخرجه البخاري في "صحيحه" في مواضع كثيرة منها: برقم (١١٤٣)، ورقم
(١٣٨٦)، ورقم (٧٠٤٧).

(٧٦) صحيح: أخرجه مسلم في "صحيحه" برقم (١٠٥٠).

(٧٧) صحيح: هذا طرف من أثر أخرجه ابن أبي الدنيا في "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"

(٧٨)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣٣٣٩/١٠) بسند حسن، والبيهقي في "الشعب" (٩٥/٦)

بسند صحيح.

١٠- بَابُ مَنْ ابْتَغَى الْهُدَى مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ

وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾
[الزخرف: ٣٦] الآيتين.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] الآية.

[٣٠]- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا بِهَاءٍ يُدْعَى: حُمًّا [-بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ-] [٧٨]، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعظَ وَذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ: أَلَا (٧٩) أَيُّهَا النَّاسُ [إِنَّمَا] (٨٠) أَنَا بَشَرٌ (٨١)، يُوشِكُ أَنْ [يَأْتِيَنِي] (٨٢) [رَسُولٌ مِنْ رَبِّي] (٨٣) فَأَجِيبْ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوْلَهُمَا: كِتَابٌ

(٧٨) زيادة من "صحيح مسلم".

(٧٩) زيادة من "صحيح مسلم".

(٨٠) هذا لفظ أحمد في "مسنده" (٣٦٦/٤)، وأما لفظ مسلم: [فإنما].

(٨١) في الأصل زيادة: [مثلكم] ولم أقف عليها في شيء من طرق الحديث.

(٨٢) هذا لفظ أحمد في "مسنده" (٣٦٦/٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨١٧٥)، وأما لفظ مسلم:

[يأتي].

(٨٣) بهذا اللفظ أخرجه الطحاوي في "المشكّل" (٣٤٦٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٣٣٢)،

وأما لفظ مسلم فهو: [رسول ربي].

اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، [ثُمَّ] (٨٤) قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي».

وفي لفظ (٨٥): «[أَحَدُهُمَا: كِتَابُ اللَّهِ، هُوَ حَبْلُ اللَّهِ]، (٨٦) [مَنْ اتَّبَعَهُ] (٨٧) كَانَ عَلَى الْهُدَى، وَمَنْ تَرَكَهُ كَانَ عَلَى [الضَّلَالَةِ] (٨٨)»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (٨٩)

[٣١]- وَكَهْ (٩٠) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهُدَى هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

(٨٤) زيادة من «صحيح مسلم».

(٨٥) أي: لمسلم كما سيأتي عزوه له.

(٨٦) في الأصل: [أحدهما: هو كتاب الله، حبل من الله]، ولم أقف عليه بهذا اللفظ، والمثبت هو لفظ مسلم.

(٨٧) في الأصل: [من تبعه]، والمثبت هو لفظ مسلم وغيره.

(٨٨) هذا لفظ ابن أبي شيبة (٥٠٥ / ١٠)، وابن حبان (١٢٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٤٠)، وأما لفظ مسلم فهو: [ضلالة].

(٨٩) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٠٨).

(٩٠) صحيح: أي: لمسلم في «صحيحه»، وهو فيه برقم (٨٦٧).

[٣٢]- وَعَنْ [سَعْدٍ] (٩١) بِنِ مَالِكٍ قَالَ: نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنُ، فَتَلَاهُ عَلَيْهِمْ زَمَانًا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ قَصَصْتَ عَلَيْنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ﴾ [يوسف: ١] الآية، فَتَلَاهُ عَلَيْهِمْ زَمَانًا، [رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ] (٩٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. (٩٣)

(٩١) وقع في بعض النسخ المطبوعة: [سعيد] والصواب ما أثبتناه كما في الأصل، وهو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أبوه اسمه مالك.

(٩٢) في "تفسيره" (٧/ ٢٠٩٩-٢١٠٠)، والحديث أخرجه أيضًا ابن جرير في تفسير آية ٣ من سورة يوسف، والبخاري (١١٥٣)، وأبو يعلى (٧٤٠)، وابن راهويه كما في "المطالب العالية" (٣٦٣٤)، وابن حبان (٦٢٠٩)، والطحاوي في "المشكّل" (٣/ ١٩٦)، والحاكم (٣٣١٩).

تَنْبِيْهُ: وقع في الأصل في هذا الموضع: [رواه ابن أبي الدنيا]، وهو خطأ -ولعله سبق قلم من المصنف رضي الله عنه أو تصحّف على الناسخ-، ومما يجعلني أجزم بهذا أمران: أحدهما: أني لم أجد الحديث في شيء من كتب ابن أبي الدنيا الموجودة لدي.

ثانيهما: أن المصنف كان مطلعًا مستفيدًا ملخصًا لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه، وقد قال في هذا الحديث كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤٠): ورواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن. اهـ. قلت: وهذا يؤكد صواب ما أثبتناه.

(٩٣) حسن: وهو كما قال؛ لأجل خلاد الصفار الكوفي، وقد اختلف فيه قول ابن معين، فمن رواية الدوري عنه أنه قال: ثقة، ومن رواية الدارمي عنه أنه قال: ليس به بأس، وقال الحافظ في "التقريب" (١٧٦٥): لا بأس به، وحسن إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه كما في "مجموع الفتاوى" =

[٣٣]- وَلَهُ (٩٤) عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

مَلُّوا مَلَّةً، فَقَالُوا: حَدَّثَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَزَلَّتْ: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا

مُتَشَبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، ثُمَّ مَلُّوا مَلَّةً، فَقَالُوا: حَدَّثَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]

الآيَةَ. (٩٥)

[٣٤]- وَرَوَاهُ [أَبُو عُبَيْدٍ] (٩٦) عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَفِيهِ: فَإِنْ طَلَبُوا الْحَدِيثَ

= (١٧ / ٤٠)، والحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «المطالب العالية (٣٦٣٤)»، وهو في «الصحيح المسند من أسباب النزول» لشيخنا العلامة الوداعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ١٣٩).

(٩٤) أي: ولا بن أبي حاتم في «تفسيره» (٧ / ٢١٠٠) على ما أثبتناه في الحديث السابق، وكذا وجدته في «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (١٧ / ٣٩)، وقد كان المصنف كثير الأخذ من كتبه جدًا، فتنبه.

(٩٥) ضعيف: مداره على القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود مرسلًا.

وفي اللفظ الذي أورده المصنف سقط، وإليك نصه: مَلَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَلَّةً، فَقَالُوا: حَدَّثَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿مَنْ نَقَضَ عَلَيْهِ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، ثم ملوا ملة، النخ.

(٩٦) قلت: في الأصل والنسخ المطبوعة لدي: [ورواه عبيد] وهو خطأ، ولعله من الناسخ.

ثم وقفت على ما يجعلني أجزم أنه [أبو عبيد]، حيث قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع

الفتاوى» (١٧ / ٤٠): وقد روى أبو عبيد في «فضائل القرآن» عن بعض التابعين. اهـ.

دُلِّهِمْ عَلَى الْقُرْآنِ. (٩٧)

[٣٥]- وَكَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه يَقُولُ فِي مَجْلِسِهِ كُلِّ يَوْمٍ - قَلَّ مَا يُحِطُّهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ - : اللَّهُ حَكَمٌ قَسِطٌ، هَلَكَ الْمُرتَابُونَ، إِنَّ وِرَاءَكُمْ فِتْنًا يَكْثُرُ فِيهَا الْمَالُ، وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ حَتَّى يَقْرَأَهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالصَّبِيُّ، [فِيُوشِكُ قَائِلٌ أَنْ يَقُولَ: مَا لِلنَّاسِ لَا يَتَّبِعُونِي وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ؟ مَا هُمْ بِمُتَّبِعِي حَتَّى أَبْتَدِعَ

= قلت: فظاهرٌ تشابه العبارة مع عبارة المصنف، وقد علمت من ترجمته أنه كان كثير القراءة في كتب شيخ الإسلام، بل ويكتبها بيده، ويلخصها، فالحمد لله على توفيقه.

(٩٧) ضعيف: هذه السياق أخرجه أبو عبيد في كتابه «فضائل القرآن» (ص ٥٣)، وابن جرير في تفسير سورة يوسف، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٢٤٨)، من طريق المسعودي، عن عون بن عبدالله، مرسلًا، وفيه: [فأرادوا الحديث فدللهم على أحسن الحديث، وأرادوا القصص فدللهم على أحسن القصص].

وعزاه المصنف في تفسير سورة يوسف إلى ابن جرير كما في «الدرر السنية» (١٣/٢٣٣). وأخرجه ابن مردويه - كما في «الدر المنثور» - من طريق عون بن عبدالله، عن ابن مسعود به، وهذا منقطع، عون لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه، قاله الترمذي والدارقطني كما في «جامع التحصيل» (ص ٢٤٩).

هُمْ غَيْرُهُ]، (٩٨) فَإِيَّاكُمْ وَمَا ابْتَدَعَ، فَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِيَّاكُمْ وَزَيْغَةَ الْحَكِيمِ،
وَأَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ، فَتَلَقُّوا الْحَقَّ مِمَّنْ جَاءَ بِهِ؛ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا،
الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. (٩٩)

[٣٦]- وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (١٠٠) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عُمَرَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ
السُّنَنَ، فَاسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ، فَأَشَارُوا عَلَيْهِ بِذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَخَارَ اللَّهُ شَهْرًا، ثُمَّ
قَالَ: إِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ كَتَبُوا كُتُبًا، فَأَكْبَوْا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ،
وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَلِيسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا.

(٩٨) هذه الجملة نصها في الأصل: [فَيُوشِكُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَقُولَ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَمَا أَظُنُّ أَنْ يَبْعُونِي
حَتَّى ابْتَدَعَ لَهُمْ غَيْرُهُ]، والمثبت من "سنن أبي داود".

(٩٩) صحيح: أخرجه أبو داود في "سننه" برقم (٤٦١١)، وأخرجه أيضًا البيهقي في "الكبرى"
(٢١٤٤٤).

(١٠٠) ضعيف: أخرجه البيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (٧٣١) من طريق عبدالرزاق، عن
معمر، عن الزهري، عن عروة، وهو في "مصنف عبدالرزاق" (٢٠٤٨٤)، وهذا الإسناد منقطع،
عروة بن الزبير لم يدرك عمر رضي الله عنه، وبقية الإسناد رجاله ثقات.

تَنْبِيْهُ: اللفظ الذي أورده المصنف سقطت منه بعض العبارات، وإليك نصه من "المدخل" للبيهقي:
[عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ السُّنَنَ فَاسْتَشَارَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارُوا عَلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَهَا، فَطَفِقَ عُمَرُ يَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهَا شَهْرًا، ثُمَّ أَصْبَحَ يَوْمًا وَقَدْ عَزَمَ
اللَّهُ لَهُ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ، الخ.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ

[٤١]- فِي الصَّحِيحِ (١٠٨) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ: ﴿هُوَ

الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ [فَأَمَّا الَّذِينَ

فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو

الْأَلْبَابِ] (١٠٩) ﴿ [آل عمران: ٧]، فقال: «إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ،

فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ، فَاحْذَرُوهُمْ».

[٤٢]- وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ: زَلَّةُ عَالِمٍ، وَجِدَالٌ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ،

وَحُكْمُ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ. (١١٠)

(١٠٨) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥)، ولفظ مسلم: «إِذَا رَأَيْتُمْ».

(١٠٩) ما بين المعقوفتين زيادة من «صحيح مسلم».

(١١٠) صحيح: رواه الدارمي (١٦٦/١) برقم (٦٤٩)، وابن المبارك في «الزهد» (١٤٧٥)، وأبو

نعيم في «الحلية» (١٩٦/٤)، من طرق، وهو بها صحيح ثابت.

[٤٣]- وَلَمَّا سَأَلَ صَبِيغٌ: عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الدَّارِيَّاتِ، وَأَشْبَاهِهَا، ضَرَبَهُ عُمَرُ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ. (١١١)



(١١١) صحيح: أي: مشهورة في كتب التاريخ ولها أسانيد تصحح بها.

أخرجها الدارمي (١٤٤) وفي سنده انقطاع، وأخرجها الآجري في «الشرعة» (ص ٧١) بسند

صحيح، وأخرجها ابن عساكر في «تاريخه» من طرق كثيرة (٢٣/٤٠٨-٤١٣)

١٣- بَابُ وَعِيدٍ مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ وَبِمَا لَا يَعْلَمُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:

﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

[٤٤]- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ

بِرَأْيِهِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ غَيَّرَ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ. (١١٢)

[٤٥]- وَعَنْ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ

بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ، فَقَدْ أَخْطَأَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: غَرِيبٌ. (١١٣)

(١١٢) ضعيف: أخرجه الترمذي في «جامعه» برقم (٢٩٥٠)، وقد أخرجه أيضًا أحمد (١/٢٣٣ و٢٦٩)، وأبو داود (٣٦٥٢) كما في طبعة الأرنؤوط (٥/٤٩٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٨٥)، ومداره على عبد الأعلى العامري الثعلبي وهو ضعيف، فالحديث ضعيف، وتغني عنه الآية السابقة.

ورواه ابن جرير في «تفسيره» (٧٨/١) موقوفًا، بسند ضعيف أيضًا.

(١١٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، وأيضًا النسائي في «الكبرى» (٨٠٨٥) ومداره على سهيل بن أبي حزم، -مهران ويقال: عبدالله-، القطعي وهو ضعيف.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجِدَالِ فِي الْقُرْآنِ

[٤٦]- قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: آيَاتَانِ مَا أَشَدُّهُمَا عَلَى مَنْ يُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ

اٰخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِنِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]. (١١٤)

[٤٧]- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جِدَالٌ فِي الْقُرْآنِ

كُفْرٌ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. (١١٥)

[٤٨]- وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ (١١٦): سَمِعَ

(١١٤) ضعيف: هذا الأثر أخرجه الثعلبي في "تفسيره"، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٤٢٢/٢)

من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالوية، وأبو جعفر هو عيسى بن ماهان
الراجح ضعفه، والربيع بن أنس إذا روى عنه أبو جعفر كانت روايته ضعيفة، فالأثر ضعيف.

(١١٥) صحيح: أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/٢٥٨ و ٤٧٨ و ٤٩٤)، وأبو داود في "سننه"

(٤٦٠٣) بسند صحيح.

(١١٦) هذه السلسلة اختلف أهل العلم في قبولها وردها، فمنهم من يردها مطلقاً، ومنهم من يقبلها

مطلقاً. والأقرب: إذا ثبت الإسناد إليها بلا نكارة فهي حسنة، وقوله: [عن جده] هو عبدالله بن

عمرو رضي الله عنه، وانظر: "سير أعلام النبلاء" للحافظ الذهبي (١٦٦/٥-١٧٧)، و"صحيح أبي داود"

للعلامة الألباني (١٢٤).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا يَتَمَارَوْنَ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ» (١١٧).



(١١٧) حسن: الحديث بهذا اللفظ عند مسلم (٢٦٦٦)، ومن وجه آخر أيضًا عند أحمد (١٨٥ / ٢)، وسيذكره المصنف في الباب الآتي.

أما اللفظ الذي بهذه السلسلة - عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده - فهو: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضًا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه»، وهذا سنده حسن.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْقُرْآنِ فِي لَفْظِهِ أَوْ مَعْنَاهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨-
[١١٩] الآيَة.

وَقَوْلِهِ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾
[البقرة: ٢١٣] الآيَة.

[٤٩]- وَفِي الصَّحِيحِ (١١٨) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ
آيَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ خِلَافَهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فَأَنْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، [فَعَرَفْتُ] (١١٩) فِي وَجْهِهِ [الْكِرَاهِيَّةُ] (١٢٠)، فَقَالَ:
«كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ فَلَا تَخْتَلِفُوا؛ فَإِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا».

(١١٨) صحيح: أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤١٠ و ٣٤٧٦).

(١١٩) في الأصل: [فَعَرَفْتُ] والمثبت من "صحيح البخاري" (٣٤٧٦).

(١٢٠) في الأصل: [الكراهية] والمثبت من "صحيح البخاري" (٣٤٧٦).

[٥٠]- وَفِيهِ أَيْضًا (١٢١) عَنِ [ابْنِ عَمْرٍو] (١٢٢) جهلتهما قَالَ: هَجَرْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ [قَالَ: فَسَمِعَ] (١٢٣) أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ».

[٥١]- وَفِي الْمُسْنَدِ (١٢٤) عَنْهُ جهلته مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا بِيَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: [أَلَمْ] (١٢٥) يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَقَالَ

(١٢١) صحيح: أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٦٦٦).

تَنْبِيْهُ: قول المصنف: [وفيه] الضمير يعود إلى قوله: [وفي الصحيح]، وقد رأيت أن الأول في البخاري، وهذا في مسلم، مما يبين لك أن المصنف يعني: وفي الحديث الصحيح.

(١٢٢) في الأصل: [ابن عمر]، وهو عند سعيد بن منصور (١/١٦٤) بالشك، والمثبت من "صحيح مسلم" (٢٦٦٦) وهو الصواب.

(١٢٣) في الأصل: [وسمعت]، ولم أقف عليها في شيء من طرق الحديث، والمثبت من "صحيح مسلم".

(١٢٤) صحيح: أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/١٩٥-١٩٦)، وأيضًا: ابن ماجه (٨٥)، وسنده حسن، وهذا أحد ألفاظ أحمد.

(١٢٥) سقط من الأصل همزة الاستفهام في الموضعين.

بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ كَذًا وَكَذًا؟ [فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ]، (١٢٦) فَخَرَجَ كَاتِبًا فُقِيَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: «[أَيْ هَذَا]» (١٢٧) أُمِرْتُمْ؟ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ إِنَّمَا ضَلَّتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا، [إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَاهُنَا فِي شَيْءٍ]، (١٢٨) انظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَالَّذِي تُهَيِّئْتُمْ عَنْهُ، فَانْتَهُوا عَنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ (١٢٩): خَرَجَ [عَلَى أَصْحَابِهِ] (١٣٠) وَهُمْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْقَدْرِ.
[٥٢]- وَكَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَفِيهِ: خَرَجَ وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي [الْقَدْرِ] (١٣٢)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

(١٢٦) زيادة من "مسند أحمد" قد سقطت من الأصل.

(١٢٧) هذا اللفظ بألف الاستفهام للطبراني في "الأوسط" (١٣٠٨)، وأما لفظ أحمد فبدونها.

(١٢٨) في الأصل: [إنكم لم تؤمروا بهذا]، ولم أرها في شيء من الطرق، والمثبت من "مسند أحمد".

(١٢٩) حسن: أخرجها أحمد (١٩٦/٢) بسند حسن.

(١٣٠) زيادة من "مسند أحمد"، سقطت من الأصل.

(١٣١) حسن لغيره: أخرجه الترمذي في "جامعه" برقم (٢١٣٣)، وفيه: صالح المري وهو ضعيف،

والحديث يشهد له ما قبله.

(١٣٢) في الأصل: [القدرة]، والمثبت من "سنن الترمذي".

١٦- بَابُ إِذَا اِخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا

[٥٣]- فِي الصَّحِيحَيْنِ (١٣٣) عَنْ جُنْدِبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّكَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا [اِخْتَلَفْتُمْ] (١٣٤) فَقُومُوا عَنْهُ».

[٥٤]- وَهَمًّا (١٣٥) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ:

«اتُّونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَصَلُّوا بَعْدَهُ»، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَدْ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَإِنَّ عِنْدَنَا كِتَابَ اللَّهِ حَسْبُنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلِ اتُّوَا

بِكِتَابٍ. فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ

تَنَازُعٍ».

[٥٥]- وَلِمُسْلِمٍ (١٣٦) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَرَأَ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ

(١٣٣) متفق عليه: أخرجه البخاري برقم (٥٠٦٠)، ومسلم (٢٦٦٧).

وفي الأصل: [في الصحيح]، والصواب ما أثبتناه؛ لأنه قال في الحديث الذي يليه: [ولهما].

(١٣٤) كذا في الأصل وهي رواية الطبراني في «الكبير» (١٦٧٥)، والرواياني في «مسنده» (٩٧٢)،

ولفظ «الصحيحين» وهي رواية الأكثر: [اختلفتم].

(١٣٥) متفق عليه: أخرجه البخاري برقم (١١٤) و(٣٠٥٣)، ومسلم برقم (١٦٣٧)، واللفظ الذي

أورده المصنف فيه تصرف في عدة مواضع، وكأنه كتبه من حفظه.

(١٣٦) متفق عليه: أخرجه مسلم برقم (٨٠١)، وأخرجه البخاري أيضًا برقم (٥٠٠١).

رَجُلٌ: مَا هَكَذَا أَنْزَلْتُ، فَقَالَ: أَتُكذِّبُ بِالْكِتَابِ؟ (١٣٧).



(١٣٧) اختصره المصنف، وإليك لفظه من "صحيح مسلم": كنت بحمص، فقال لي بعض القوم: اقرأ علينا، فقرأت عليهم سورة يوسف، قال: فقال رجل من القوم: والله ما هكذا أنزلت. قال: قلت: ويحك، والله لقد قرأتها على رسول الله ﷺ فقال لي: «أحسن»، فبينما أنا أكلمه إذ وجدت منه ريح الخمر، قال: فقلت: أتشرب الخمر وتكذب بالكتاب؟ لا تبرح حتى أجلك، قال: فجلدته الحد.

١٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾

[الكهف: ٥٧] الآية.

[٥٦]- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْكِبْرُ: بَطْرُ الْحَقِّ، وَعَمَطُ النَّاسِ». (١٣٨)

[٥٧]- وَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ أَكْبَرِ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ

يَقُولَ الْعَبْدُ: اتَّقِ اللَّهَ، فَيَقُولُ: عَلَيْكَ بِنَفْسِكَ. (١٣٩)

[٥٨]- وَفِي الصَّحِيحِ (١٤٠) عَنْ أَبِي وَقْدِ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ

(١٣٨) صحيح: هو طرف من حديث أخرجه مسلم برقم (٩١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وأخرجه أبو داود (٤٠٩٢) بسند صحيح من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه.

وأخرجه أحمد (١٦٩/٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٤٨)، بسند صحيح، من حديث عبدالله

ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «سَفَهُ الْحَقِّ، وَعَمَّصُ النَّاسِ»، والغمص والغمط بمعنى واحد.

(١٣٩) صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٣٨٥) ورجاله ثقات، من طريق إبراهيم

التميمي، عن الحارث بن سويد، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإبراهيم هو ابن يزيد بن شريك سمع

من الحارث إلا أنه يرسل ويدلس، وهنا قد عنعن، لكن في مثل هذا يتسامح معه؛ لأن روايته عن

الحارث بالعنعنة في «صحيح البخاري» فالأثر صحيح. وقال ابن معين: ما بالكوفة أجود إسناداً منه:

إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد الخ. اهـ من ترجمة الحارث بن سويد من «التهذيب».

(١٤٠) متفق عليه: أخرجه البخاري برقم (٦٦ و ٤٧٤)، وكذا مسلم برقم (٢١٧٦).

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةَ فِي الْحُلُقَةِ فَجَلَسَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا. فَلَمَّا فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفْرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ، فَأَوَاهُ اللَّهُ. وَأَمَّا الْآخَرُ [فَاسْتَحَى، فَاسْتَحَى اللَّهُ مِنْهُ]. (١٤١) وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ، فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

[٥٩]- وَقَالَ قَتَادَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [لقمان:٦] الآية: لَعَلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ أَنْفَقَ [فِيهِ] مَالًا، وَيَحْسَبُ امْرِيءٍ مِنَ الضَّلَالَةِ أَنْ يَخْتَارَ حَدِيثَ الْبَاطِلِ عَلَى حَدِيثِ الْحَقِّ. (١٤٢)

(١٤١) كذا في الأصل وهي لأحمد (٢٩١/٥)، ولفظ «الصحيحين»: [فاستحيا، فاستحيا الله منه].
 (١٤٢) حسن: أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١٠٥/٣) عن معمر، عن قتادة، به، وما بين المعقوفتين زيادة منه. ورواية معمر عن العراقيين ضعيفة كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب»، وقتادة بصري عراقي، لكنه متابع: بها أخرجه الطبري في تفسير هذه الآية بسند رجاله ثقات، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، لكنه لم يسمع التفسير منه، قاله يحيى القطان كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢٤٠/١).
 وهو من هذا الوجه فيها زيادات، وهذا نصه: «والله لعله أن لا ينفق فيه مالا، ولكن اشتراؤه استحبابه، بحسب المرء من الضلالة أن يختار حديث الباطل على حديث الحق، وما يضر على ما ينفق».

١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ

[٦٠]- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ

[أذنه] ^(١٤٣) لِنَبِيِّ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ»، أَخْرَجَاهُ. ^(١٤٤)

[٦١]- وَعَنْ أَبِي لُبَابَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ

بِالْقُرْآنِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ. ^(١٤٥)

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

(١٤٣) هذا لفظ الطبراني في «الأوسط» (٢٦٧٩ و٦٦٥٣)، والبزار (٨٦٠٩)، وأبي عوانة في «مسنده» (٣٩١٢)، وللنسائي (١٠١٨): [يعني: أذنه]، وجاء في رواية لمسلم: [كأذنيه]، واللفظ المتفق عليه: [مَا أَذِنَ].

(١٤٤) متفق عليه: أخرجه البخاري - واللفظ له - (٥٠٢٣) و(٧٥٤٤)، ومسلم برقم (٧٩٢).

(١٤٥) صحيح من غير هذا الوجه: أخرجه أحمد (١٧٥/١)، وأبو داود (١٤٦٩)، والدارمي

(١٤٩٠)، وهو معل، والصواب: أنه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وهو صحيح، انظر:

«علل الدارقطني» (٣٨٨-٣٩١). وأخرجه البخاري (٧٥٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كان الفراغ من تحقيقه، وضبط نصه - بحمد الله وتوفيقه - ليلة العاشر من شهر ذي القعدة عام ١٤٣٨ هـ.

بمسجد الفرقان - الحوطة - حضرموت

A decorative border with a repeating geometric and floral pattern surrounds the central text.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

- المقدمة..... ٥
- ترجمة المؤلف..... ٧
- باب فضائل تلاوة القرآن، وتعلمه وتعليمه..... ١٣
- باب ما جاء في تقديم أهل القرآن وإكرامهم..... ٢٠
- باب وجوب تعلم القرآن وتفهمه واستماعه والتغليظ على من ترك ذلك..... ٢٢
- باب الخوف على من لم يفهم القرآن أن يكون من المنافقين..... ٢٤
- باب قول الله تعالى: وَمِنْهُمْ أُمَّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًا..... ٢٦
- باب إثم من فجر بالقرآن..... ٢٩
- باب إثم من رايا بالقرآن..... ٣١
- باب إثم من تأكل بالقرآن..... ٣٣
- باب الجفاء عن القرآن..... ٣٦
- باب من ابتغى الهدى من غير القرآن..... ٣٨
- باب الغلو في القرآن..... ٤٤
- باب ما جاء في اتباع المتشابه..... ٤٦
- باب وعيد من قال في القرآن برأيه وبما لا يعلم..... ٤٨
- باب ما جاء في الجدال في القرآن..... ٤٩
- باب ما جاء في الاختلاف في القرآن في لفظه أو معناه..... ٥١
- باب إذا اختلفتم فقوموا..... ٥٤
- باب قول الله تعالى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا..... ٥٦
- باب ما جاء في التنغي بالقرآن..... ٥٨
- فهرس الموضوعات..... ٥٩